الاستقالة الجماعية

تنوعت الاقتراحات وتعددت القرارات المتعلقة بالعودة الميمونة لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الى البلاد بعد رحلة علاج طويلة وكثر الكلام مؤخرا في الصحف والمنتديات والديوانيات بالذات عما هو متوقع من تغيير سياسي بعد عودة سموه، والمدى الذي سيصل اليه هذا التغيير وتطور الامر بحيث قامت جهات داخلية وخارجية بالترويج لتشكيلات وزارية معينة اقالوا فيها من كرهوا، وثبتوا فيها من احبوا!! لتسهيل مهمة سموه، فانني اقترح قيام كافة المنتمين لطبقة كبار الاداريين ابتداء ممن هم في حكم ودرجة وكيل وزارة مساعد والى مرتبة الوزير، كتابة استقالاتهم بصورة منفردة ووضعها امام سموه لكي يبت فيها!!!

من الصعب، بطبيعة الحال، ان تتوفر لسموه الفرصة لمراجعة مئات الاستقالات التي ستوضع امامه واتخاذ القرار المناسب بشأنها، ولكن المهم هنا هو عامل «الرمزية»، في هذه العملية، فان مجرد قيام كل مسؤول سياسي او اداري بتقديم استقالته ووضعها «كتابيا» تحت تصرف رئيس الوزراء تعني بصورة تلقائية ازالة اكبر عقبة تقف امام عملية التطوير والتغيير الجذرية التي تحتاجها الكويت في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، حيث تبين من العديد من الدراسات ان اكبر عقبة تقف حائلا امام عملية التطوير المنشودة تتعلق بوجود مجموعة من الافراد حالت الكثير من الامور الشخصية والسياسية ايضا، ولا تزال، في ازاحتهم عن مناصبهم ومواقعهم التي سيطروا على مقدراتها منذ قرون، والذين سئمت حتى حوائط الوزارة، التي استمروا يعملون وكلاء لها منذ ايام «عكرمة» الاول، من وجوههم.

الغريب في هذا الاقتراح، والجانب غير العملي فيه، بالرغم من تمام تماشيه مع المنطق، بالنسبة لي على الاقل، هو انه غير مقبول تقديمه من قبل شخص يعمل بالتجارة او الصحافة او النجارة او حتى في حياكة البشوت، بل يجب ان يصدر من جهة رسمية، وهنا المشكلة حيث ان تلك الجهة ربما لا تكون على استعداد لان تستقيل بمحض ارادتها، وعليه فاننا نعتقد ان اقتراحنا هذا سوف لن يرى النور، ليس لوجود مرض في العيون، بل لانه خلق منذ اليوم الاول من غيها اصلا والامل في نجاح الاقتراح يكمن في قيام مسؤول شجاع بتبنيه واستعمال القوة في «اقناع» الآخرين به.

احمد الصراف